المبحث الثانى

مكافحة الإرهاب.. وثقافة القرن الجديد

يبدو أن هذا العقد من القرن الجديد سوف يخصص لمكافحة الإرهاب، وسوف يصبح هذا الشعار آداة فى السياسات الوطنية للدول الكبرى ومبررا جديدا للتدخل فى الشئون الداخلية واقتحام سيادة الدولة. وبذلك تحل مكافحة الإرهاب محل حقوق الإنسان التى ظلت شعارا وسياسة رسمية للولايات المتحدة على الأقل طوال الثمانينات وحتى الآن، رغم موجات الانحسار والمد التى شهدتها وخاصة بعد ارتفاع أمواج العولمة بحيث روجت الولايات المتحدة لثقافة العولمة وثقافة حقوق الإنسان بوصفهما بديلين عن الدولة، فى الوقت الذى استطالت فيه قامات مؤسسات المجتمع المدنى حتى تسدل الستار على مرحلة الدولة التى كانت وستظل رغم كل شئ النواة الأساسية فى بناء النظام الدولى.

ولنذكر أن سياسة حقوق الإنسان قد اتخذت فى بعض الأحيان صورا مباشرة من الرقابة والهيمنة بعد أن أقتنع العالم الغربى، وانطلى على العالم النامى أن حرية الفرد لا بد أن تحميها ضمانات دولية، وأن الدولة لم تعد حرة فى قمع الأفراد الذين يمكنهم مقاضاتها فى الاتحاد الأوروبى أمام مؤسسات الإتحاد، كما يمكنهم تحديها فى الدول النامية أمام المؤسسات الأمريكية. ولهذا السبب أنشأت واشنطن قسما خاصا لمتابعة حالة حقوق الإنسان فى العالم فى كل الإدارات المعنية، ومارس هذا القسم أعلى درجات الإبتزاز إزاء الحكومات التى لاتتعاون بالقدر الكافى مع واشنطن. ولعلنا

نذكر أن من الصور الصارخة لهذه الرقابة والتى تتفق مع عصر العولمة الأمريكية، إصدار قانون الحريات الدينية الذى تشرف الإدارة الأمريكية بموجبه على التحقق من أن الناس فى جميع دول العالم يتمتعون فى مواجهة حكوماتهم بالحريات الدينية، وهى قسم من الحريات الأساسية وحقوق الإنسان التى أغفلتها الحملة الأمريكية المتشحة بوشاح حقوق الإنسان.

ونذكر فى هذا المقام، أن فكرة الحريات الدينية هى الصورة المبكرة الّتي استخدمها الغرب لكى يبرر تدخله فى شئون الدولة العثمانية تحت عنوان "حقوق الأقليات" ، كما أن الغرب تدخل ضد الدولة العثمانية فى ثلاثينات القرن التاسع عشر فى اليونان لكى يؤكد الحرية السياسية لليونانيين فى مواجهة الطغيان التركى، وهى ذريعة كان يقصد بها محاولة إضعاف الدولة العثمانية تحت ذرائع شتى.

كما نذكر فى هذا الصدد أن تسويات الحرب العالمية الأولى قد انصبت بشكل خاص على حماية حقوق الأقليات الدينية، وكلها أقليات مسيحية فى مواجهة الدولة العثمانية التى أفلحت السياسات الغربية فى تتكرها لثوبها الإسلامى وانفلاتها منه فى إطار مذهب أتاتورك.

ومعنى ما تقدم أن ذرائع التدخل الغربى والرقابة الغربية على دول العالم الثالث لانهاية لها، وأن ذريعة مكافحة الإرهاب هى الوجه الجديد لتسويغ السيطرة الغربية على دول العالم الثالث وخاصة العالمين العربى والإسلامى.

وسواء نجحت الحملة الأمريكية العسكرية فى أفغانستان فى تحقيق أهدافها أم لم تنجح، فإن الدبلوماسية الأمريكية سوف تنقسم إلى قسمين: الأول، يخص منطقة وسط آسيا حيث الجمهوريات السوفيتية السابقة والصين وباكستان وإيران، والقسم الثانى، يشمل العالم بإسره وهو الإدارة الأمريكية للحملة الدولية الدائمة لمكافحة الإرهاب.

يترتب على هذه الحملة الأمريكية، أن تقدم الولايات المتحدة تصورا شاملا يتفق مع مصالحها ويستبعد بالقطع التشاور، ولكنه يتطلب التعاون التلقائى دون كثير من المناقشة. وهذا التصور يقوم على أساس بناء آليات جديدة، أو ربما استخدام فكرة المجتمع المدنى مرة أخرى للمضى فى هذه الحملة وإشاعة ثقافة الكراهية للإرهاب مثلما أشاعت ثقافة مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. وفى الحالين فإن الولايات المتحدة لم تنطلق من مفهوم متفق عليه لكل من حقوق الإنسان والإرهاب، وهى تعلم أنه من المستحيل الإلتقاء عند مفهوم واحد بينها وبين غيرها، كما أنه من المستحيل أن يتسم مشروعها فى الحالتين بالشفافية اللازمة، وإنما هى تعمد إلى إشاعة الغموض والإلتباس فى المفاهيم، وفرض رؤية معينة ترغم عليها دول العالم وتمضى وراءها كالقطيع.

كذلك نذكر فى هذا السياق أن فكرة انتهاك حقوق الإنسان كانت تتسم بتعدد المعايير وفقا للمنطقة وانتماءات الضحايا، فإذا تعلق الأمر بالفلسطينيين، فدماؤهم وأعراضهم وحياتهم حلال، أما إذا تعلق الأمر بالإسرائيليين المعتدين الغاصبين، فإن دماءهم مقدسة

والإعتداء عليها جريمة ضد الإنسانية بأكملها.

وهكذا تتضح منذ الآن معالم المرحلة الجديدة التى لابد أن يستعد لها العالم العربى والإسلامى. بدأت هذه المرحلة بموقف أمريكى صارم يميز بين دماء الفلسطينيين ودماء الإسرائيليين، ويؤكد على أن أمن المواطن الإسرائيلى هو جزء من الأمن الغربى كله، حتى لو كان هذا الأمن وكان هذا المواطن داخل المساكن الفلسطينية، مادامت واشنطن قد أقرت بأن الوجود الإسرائيلى فى فلسطين كلها مشروع، وأن الوجود الفلسطينى فيها هو الأمر الطارئ الغريب، ومن ثم فيجب أن يعيش الفلسطينيون فى أدب تحت رحمة الإسرائيليين، ولايجوز للعبد أن يفاتح السيد فيما يزعمه من حقوق مدعاة، وبذلك قسمت واشنطن العالم وسكانه إلى قسمين: القسم الأول، يضم المواطنين الاحرار الذين يخضعون للقانون الدولى المعروف، والقسم الثانى، يضم العبيد الذين لايرقون إلى مرتبة أشخاص القانون ولايخاطبون بأحكامه، ولايجوز لهم أن يتوهموا أن هناك قانونا واحداً يحكم العالم حتى لا يقعوا فى خطأ الإعتقاد بتعدد المعايير وتعدد المكاييل.

<u>تبقى بعد ذلك نقطتان:</u>

<u>النقطة الأولى:</u> تتعلق بثقافة مكافحة الإرهاب. فلاشك أن ثقافة الحرية هى الباب الأوسع للخطاب، ومادامت واشنطن هى بوابة العالم الحر فإن ثقافة مكافحة الإرهاب سوف تكون أحد فصول ثقافة الحرية. ويبقى على دول العالم أن تنتهج من السياسات، وأن

تسن من التشريعات، وأن تضع من برامج الإعلام والثقافة والتوجيه مايضمن تنشئة أجيالها على هذه الثقافة الجديدة. ولانظن أن وضع خطوط هذه الثقافة سوف يتم على أى درجة من درجات التنسيق والتفاهم، وإنما سوف توضع البرامج والمقررات الدراسية فى واشنطون وأن السند القانونى لغرض هذه المقررات هو تسليم العالم بخطورة الإرهاب ورغبته الجامحة فى مقاومته وفى قبول الولايات المتحدة قائدا لحملة الإنقاذ. وبطبيعة الحال فإن الأصابع الصهيونية سوف تقوم بدورها فى تصميم هذه البرامج والمقررات، وفى توجيهها، وفى تحديد مصادر التهديد والعلاج.

أما النقطة الثانية: فتتصل بتحديد العلاقة بين ثقافة حقوق الإنسان وثقافة مكافحة الإرهاب. ذلك أن ثقافة مكافحة الإرهاب ثقافة هجومية لأنها تفترض وجود جماعات اتخذت من الإرهاب وسيلة لتحقيق هدفها، وأن محاصرة هذه الجماعات من جانب المجتمع والتعاون الدولى لشل حركتها هو الطريق المضمون للقضاء عليها. بشرط أن تتفق مصالح جميع الدول المعنية فى تجريم أعمالها وفى السعى إلى الإيقاع بها. وهذه حالة مثالية لانظن أن المجتمع البشرى سوف يصل إليها فى زماننا.

أما ثقافة حقوق الإنسان فهى تتصل بفكرة أساسية، وهى من ناحية تدريب الإنسان على قبول الآخر، ومن ناحية أخرى تدريب الحاكم على مشاركة الشعب له فى السلطة، ومن هنا يتبدى الوصل بين ثقافة مناهضة الإرهاب وثقافة حقوق الإنسان، لأن مفصل العلاقة بينهما هو أن أزمة حقوق الإنسان فى شقها الأول، وهو عدم

قدرة الفرد على قبول الآخر، أو الحوار معه من مواقع متباينة ومتعارضة ومن مربعات متعاكسة، سوف يؤدى إلى محاولة طرف إرغام الطرف الآخر بطرق إرهابية على الرضوخ لفكرته أو لمواقفه، أو استئصاله من الحياة كلها إن أصر على حقه فى الدفاع عن موقفه.

ومعنى ذلك، أن التنمية الثقافية والإجتماعية هى القاعدة الأوسع والباب المشروع للبناء على ثقافة تحترم الإنسان وتقدس حرياته الاساسية، ومن بينها حقه فى الإختلاف، وصيانة هذا الحق، بحيث لاتؤدى ممارسة هذا الحق إلى أن يضحى بحياته إذا كان الطرف الآخر من ضيق الأفق والحماقة التى لاتقبل جدلا ولاترتضى رأيا مخالفا. وهذه التربية الثقافية والاجتماعية، على ما رأينا، هى المدخل الطبيعى أيضا لاعتبار الإرهاب آداة مستهجنة اجتماعيا على كل مستوياتها، ومنبوذة قانوناً، ومجرمة أخلاقيا، بحيث يتقدم المجتمع الدولى فى ثبات نحو تجريم أعمال الإرهاب واعتبار الإرهاب جريمة من جرائم النظام العام الدولى التى يهب المجتمع بأسره للدفاع عن قيمه العليا فى مواجهتها.